الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة باتنة 1 ـ الحاج لخضر ـ
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
مخبر دراسة الاقتصاديات المغاربية

شهادة مشاركة

يشهد عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، و رئيسة الملتقى الوطني أن:

السيد (ة): اسماعيل بن ديلمي من : جامعة باتنة 1

قد شارك(ت) بمداخلة بعنوان:

مساهمة الصناعة الوطنية في تعزيز أداء الاقتصاد الجزائري

ضمن فعاليات الملتقى الوطني الافتراضي حول " المؤسسات الصناعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر"

المنعقد عبر منصة **google meet** الإلكترونية يوم السبت 08 أكتوبر 2022 بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

رئيسة الملتقى

عميد الكلية
عميد كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
أ.د./ هارون الطاهر

مدير المخبر
أ.د./ رشيد عصلاوان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة باتنة -1

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

بالتنسيق مع

مخبر دراسة الاقتصاديات المغاربية LEEM

وفرقة بحثPRFU:التحول الى الصيرفة الاسلامية في الجزائر -الواقع و الافاق -

فرقة بحث PRFU: *Une agriculture viable et durable en vue de l'amélioration du niveau de l'autosuffisance alimentaire est elle possible en Algérie*

ينظم الملتقى الوطني حول:

المؤسسات الصناعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

عبر تقنية التحاضر عن بعد يوم: 08 اكتوبر 2022

برنامج فعاليات الملتقى الوطني حول " المؤسسات الصناعية و دورها في التنمية الاقتصادية بالجزائر"

مراسيم الافتتاح الرسمي للملتقى
رابط الجلسة: https://meet.google.com/ahz-yury-kkf
رابط الجلسة الافتتاحية :
مسير الجلسة الافتتاحية : د ايمان بوعكاز من 09.30 الى 10.00
ايات بينات من الذكر الحكيم
النشيد الوطني الجزائري
كلمة رئيسة الملتقى د: بحري أميرة
كلمة مدير المخبر أ.د : عدوان رشيد
كلمة رئيس اللجنة العلمية : أ.د سامي مباركي
كلمة عميد الكلية أ.د : هارون الطاهر
المداخلة الافتتاحية : أ.د رابح خوني

الجلسة العلمية الاولى على الرابط : https://meet.google.com/ahz-yury-kkf من 10.00 الى 11.15				
رئيس الجلسة: أ.د سامي مباركي				
الرقم	الاسم و اللقب	عنوان المداخلة	جامعة الانتساب	المدة
01	د.سعيدة مرزوق د. سميرة شعابنة	دور العناقيد الصناعية في الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر	جامعة باتنة 01	10د
02	د. زهية بوتغرين د. سعاد بوفروخ.	التحول نحو الصناعة 5 - الرؤية الأوروبية نموذجا –	جامعة باتنة 01	10د
03	د. سيف الدين تلي ط/د. وفاء حرمه	واقع المؤسسات الصناعية بالجزائر ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية- دراسة تحليلية خلال الفترة 2016-2021	جامعة تامنغست	10د
04	Dr. MERIDJA AZEDDINE Pr.Lalaoui Amor	Les entreprises » algériennes face aux exigences de développement durable et de la responsabilité sociétale	جامعة بجاية المدرسة العليا للتجارة القليعة	10د
05	د/ محمد يوسفي	تسوية ملف العقار الصناعي كرهان لفتح ورشات الاستثمار في الجزائر - العراقيل و الحلول	جامعة غليزان	10د
06	أ.د. الهام يحياوي	مساهمة تطبيق نظام إدارة الجودة في تطوير أداء المؤسسات الصناعية الجزائرية - دراسة تطبيقية لفرع الاسمنت	جامعة باتنة 01	10د

15د	مناقشة عامة

الجلسة العلمية الثانية على الرابط : https://meet.google.com/ahz-yury-kkf

من 11.30الى 13.00

رئيس الجلسة: د/ جمال بلخباط

الرقم	الاسم و اللقب	عنوان المداخلة	جامعة الانتساب	المدة
01	د.منصوري هواري	. تحقيق التنمية الاقتصادية بالاعتماد على المؤسسات الصناعية - حالة تجمع العلوم والتكنولوجيا الهند-	جامعة أدرار	10د
02	د/ايمان قيطوني	مساهمة الصناعة في التنمية الاقتصادية بالجزائر - دراسة إحصائية ما بين 2011 و 2020	جامعة باتنة 01	10د
03	د.عز الدين وزاي د. محمد لعيش	Les aides » publiques aux entreprises algériennes en difficultés : cas de l’entreprise nationale des industries de l’électroménager, « ENIEM, Tizi Ouzou	جامعة تيزي وزو	10د
04	د. منير امقران د. ابراهيم	واقع التنافسية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآليات تعزيزها من خلال توسيع العمل بالتجمعات	مديرية البرمجة و متباعة الميزانية - باتنة- المركز	10د

	الجامعي بريكة	الصناعية الحديثة في	بوعزيز	
10د	جامعة باتنة 01	تاثير الانتاج في شركة صناعة المركبات Daimler AGعلى النمو الاقتصادي بالمانيا في الفترة 1999-2017	د. بهاء الدين طويل د. توفيق خذري	05
10د	جامعة قسنطينة 02	المسؤولية الاجتماعية: خيار استراتيجي لاستدامة مؤسسات الأجهزة الكهرومنزلية بالجزائر	د. فاطيمة الزهراء بن سيرود ط/د.نور الهدى بن سيرود	06
	جامعة خنشلة			
15د	مناقشة عامة			

الورشة العلمية الاولى على الرابط : https://meet.google.com/qoz-idgk-ixu
من 13.30-15.30

رئيس الجلسة:د. بوعكاز ايمان **مقرر**
الجلسة :د/ توفيق خذري

المدة	جامعة الانتساب	عنوان المداخلة	الاسم و اللقب	الرقم
10د	جامعة الجلفة	معوقات قطاع الصناعة في الجزائر	ط/د.ايمان حميدات ط/د شريف محمد لحرش	01
10د	جامعة بسكرة- المركز الجامعي -بريكة-	العلاقة بين السياسات الصناعية و هيكل الصناعة في الجزائر	د.مريم حيمر د. ليلى غضبان	02
10د	جامعة باتنة 01 جامعة برج بوعريريج	إستراتيجية النمو غير المتوازن في الجزائر وتأثيرها على القطاعات الصناعية	د. سهام شوشان د.بولعواد نوال	03
10د	جامعة ام البواقي	الصناعة الغذائية في الجزائر بين المشاكل والحلول	د/حمزة العوادي ط.د/ زينب بلخير	04
10د	جامعة الجزائر 03	واقع القطاع الصناعي في الجزائر - الصعوبات و التحديات	ط/د . بسمة خلفاوي د/ محمد ايت محمد	05

10 د	جامعة سكيكدة	المؤسسات الصناعية المتثاقفة في الجزائر	د/ احمد بودشيشة	06
10 د	جامعة عنابة	دور الإنتاج الأنظف كإستراتيجية حديثة لتنمية الصناعة في تعزيز المزايا التنافسية للمؤسسات الصناعية الجزائرية – دراسة حالة مؤسسة اسمنت عين الكبيرة -	ط/د. سارة مسعودي	07
10 د	جامعة سكيكدة	ترقية الاستثمار الزراعي في المؤسسات الإقتصادية من خلال مؤسسات توظيب التمور بمنطقة الزيبان - استراتيجية التسويق كتعزيز الإقتصاد الوطني.	أ/عمار سماعيلي	08
10 د	جامعة سطيف 01	االمسار التنموي للقطاع الصناعي الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر	د/فاطمة بوعروري أ/د مصطفى بودرامة	09
10 د	جامعة باتنة 01	التعاون الصناعي الجامعي "University-Industry Collaboration" ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية	د/ مجد أوراس بن لعلى	10
10 د	جامعة بشار	ادارة المعايير البيئية في المؤسسات الصناعية ودوروها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر	د/ عبد الجليل مقدم	11
10 د	جامعة ادرار		ط/د خولة عدناني	
10 د	جامعة باتنة 01	La crise de l'inustrie algérienne ,caue et perspectives	د. عمار نويوة	12
15 د	مناقشة عامة			

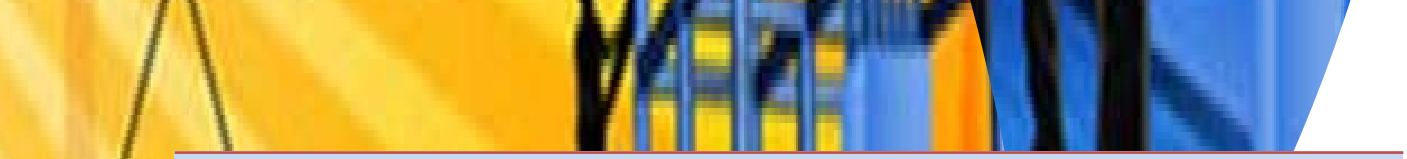

الورشة العلمية الثانية على الرابط : https://meet.google.com/csz-aqbo-cvk
من 13.30-15.30

رئيس الجلسة: د/ بودونت أسماء مقرر الجلسة د/ عماري علي

المدة	جامعة الانتساب	عنوان المداخلة	الاسم و اللقب	الرقم
10 د	جامعة سطيف 01	آليات استقطاب أموال الزكاة والأوقاف نحو تمويل المؤسسات الصناعية في الجزائر - واقع وآفاق	ط/د لامية عبادي	01
10 د	جامعة بسكرة	المؤسسة الصناعية بين الواقع المأمول في ظل الرهانات	د/رشيدة حمودة	02
10 د	جامعة الجزائر 03	دور الشراكة بين القطاع العام والخاص في توير الصناعة الدوائية - دراسة حالة مجمع صيدال	ط/دعفاف بوراس ط/د مهدي مسايلي	03
10 د	جامعة سطيف 01	دور القروض المصرفية في سد عجز - دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية في سطيف	د/مسعود امير معيزة ط/د فايزة بوعظم	04
10 د	جامعة سكيكدة	الرسم على النشاط المهني الصناعي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية دراسة حالة ولاية برج بوعريريج	العياشي زرازار الياس بن قري	05
10 د	المركز الجامعي ميلة	صناعة رأس المال المخاطر مصدر تمويلي بديل للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة شركة "Sofinance"	د/رامي حريد ط/د حمزة بن وريدة	06
10 د	جامعة سطيف 01	استراتيجية التنويع وأثرها على ربحية المؤسسات	د/ زينب غازي أ/ سليمة رقاد	07
10 د	جامعة سطيف 01	مساهمة الصادرات الصناعية في تحقيق التنمية الاقتصادية في	ط/د أسماء معيفي	08

		الجزائر -واقع وآفاق-		
10 د	جامعة ام البواقي	المسؤولية البيئية للمؤسسات الصناعية الجزائرية في ظل متطلبات المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة	د/ جبار بوكثير ط/د اميرة بولزرق	09
10 د	المركز الجامعي ميلة	دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر - دراسة تحليلية	ط/د حسينة ساعد بخوش ط/د مروى رمضاني	10
10 د	جامعة البليدة 02	الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وانعكاسها على أداء وتطور نشاط المؤسسات الصغيرة في الجزائر	ط/د زهرة العقون د/ سفيان فكارشة	11
10 د	جامعة باتنة 01 جامعة أم البواقي	مساهمة الصناعة الوطنية في تعزيز أداء الاقتصاد الجزائري	د/ اسماعيل بن ديلمي د/ دلال لخضر	12
15 د	مناقشة عامة			

الورشة العلمية الثالثة على الرابط : https://meet.google.com/ivj-cfhw-hbi
من 13.30-15.30

رئيس الجلسة: د. سابق نسيمة **مقرر الجلسة :د/ سمية بلقاسمي**

الرقم	الاسم و اللقب	عنوان المداخلة	جامعة الانتساب	المدة
01	د/ حسن بوزناق د/سفيان بوعلي	أثر الإبداع في ترقية الأداء التنافسي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	جامعة باتنة 01 جامعة سطيف 01	10 د
02	ط/د احلام فراح د/ عبد الرحمن اولاد زاوي	إدارة الجودة الشاملة كآلية للنهوض بالقطاع الصناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية الاقتصادية : تجارب دولية رائدة	جامعة سوق اهراس	10 د
03	ط/د خلوط منال د/ زكرياء جرفي	قياس أثر زيادة ناتج الصناعات التحويلية على الناتج الداخلي الخام في الجزائر " خلال الفترة 1990-2018 باستخدام نموذج ARDL	جامعة باتنة 01 المركز الجامعي تيبازة	10 د
04	د/ حمزة رملي د/ عمار قرفي	دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصاد الصيفي	المركز الجامعي ميلة	10 د
05	أ/د مبروك رايس ط/د كريمة بن الشريف ط/د فاطمة الزهراء رايس	واقع وتحديات القطاع الصناعي الجزائري - المعوقات والحلول	جامعة بسكرة	
06	ط/د لحمر كريمة. ط/د غربي نوال	المناولة الصناعية كآلية لدعم النمو الاقتصادي - تجربة الإتحاد الأوروبي	جامعة باتنة 1 جامعة جيجل	10 د
07	د. عبد	تقييم لمناخ الأعمال	جامعة معسكر	10

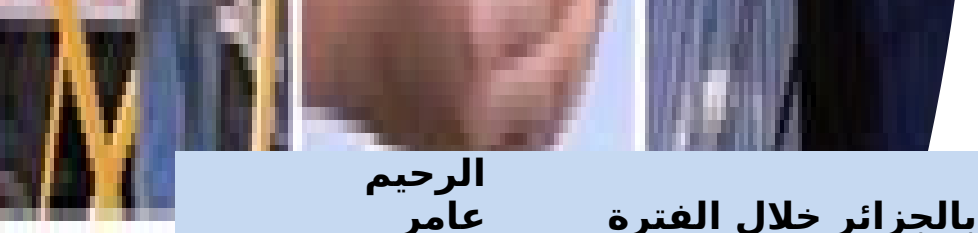

د		بالجزائر خلال الفترة 1990-2020	أ. فطيمة الزهرة كياري الرحيم عامر	
10 د	جامعة مستغانم	التوجهات المتبعة للمؤسسات الصناعية العالمية في مواجهتها لأثر أزمة كوفيد-19	د. قادري عبد القادر	08
10 د	جامعة باتنة 01	مساهمة الإنتاج الصناعي في النمو الاقتصادي في ظل تبني استراتيجية المناطق الصناعية.	ط/د هارون الرشيد بوخرباش ط/د اسماء كعبوش ط/د سهام سلاوي	09
10 د	جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية قسنطينة	دور المصارف الإسلامية في حل مشاكل التمويل في المؤسّسات الصّناعية، مع الإشارة إلى حالة بنك السّلام _الجزائر	د/ عبد الناصر براني ط/د نوال مزعاش	10
10 د	جامعة الوادي	سياسة الخوصصة وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية	د /الحسين حاجي أ/ خليدة عابي	11
10 د	جامعة باتنة 01	العناقيد الصناعية ودورها في تحقيق النمية الاقتصادية في دولة الصين	د. بشير هارون ط/د رضا بركات	12
15 د	مناقشة عامة			

الورشة العلمية الرابعة على الرابط : https://meet.google.com/kkw-ynkf-sfx
من 13.30-15.30

رئيس الجلسة:د. سعاد بوفروخ مقرر الجلسة : د/ امينة بلعيد

المدة	جامعة الانتساب	عنوان المداخلة	الاسم و اللقب	الرقم
10 د	جامعة قسنطينة 02	دور ممارسة المسؤولية البيئية في تفعيل الأداء المستدام مع الإشارة إلى	د/ شهرزاد الوافي ط/د نصيرة	01

		عينة من مؤسسات الإسمنت شرق	بوبعاية	
10 د	المدرسة العليا للاقتصاد وهران جامعة سكيكدة	إدارة أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الجزائرية لصناعة أكياس التغليف SASACE	أ/ نصيرة بلغوثي د/ سوسن رزيق	02
10 د	جامعة جيجل جامعة بسكرة	محددات تطبيق المراجعة البيئية كآلية لتجسيد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصناعية الجزائرية	أ/ ام الخير بري أ.د/ محمد رمزي جودي	03
10 د	جامعة الجزائر 3 جامعة باتنة 01	دور حاضنات الأعمال كآلية في تمويل ودعم المؤسسات المصغرة	ط/د بلال مزياني د/ عادل بونحاس	04
10 د	جامعة ام البواقي جامعة جيجل	واقع المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية الجزائرية وأثرها على أدائها المالي - دراسة حالة شركة اسمنت عين الكبيرة خلال الفترة (2015- 2018)	د/ يزيد تقرارت ط/د سليم هلال	05
10 د	جامعة باتنة 01	تطبيقات منظمات الاعمال للمسؤولية الاجتماعية للحد من اثار جائحة كورونا كوفيد 19- دراسة حالة الشركة STC السعودية للاتصالات	د/ فؤاد بوفطيمة د/ رابح بحشاشي	06
10 د	جامعة الجلفة	المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية في المؤسسة الصناعية بين التبني الصريح والالتزام المعنوي: دراسة تحليلية لوضعية مؤسسة مولاي بالأغواط	د/ يحي بدراوي ط/د آمال بوغفالة	07
10 د	جامعة باتنة 01	مكانة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية الجزائرية - دراسة حالة سونلغاز أم البواقي	أد/نعيمة يحياوي ط/د هدى معرف	08
10 د	جامعة تامنغست	واقع المسؤولية الاجتماعية في الجزائر	د/ لالة فاطمة	09

			رقاني	
10 د	جامعة باتنة 01	الدبلوماسية الاقتصادية كآلية لتحسين بيئة الأعمال في الجزائر	د/ زهية عباز	10
10 د	جامعة باتنة 01	دور الاستثمار الدوائي في دعم تنافسية صناعة الدواء الجزائرية	أ.د سامية لحول	11
15 د	مناقشة عامة			

الورشة العلمية الخامسةعلى الرابط : https://meet.google.com/uhq-qhon-gnj
من 13.30-15.30

رئيس الجلسة: د/ تاغلابت عبد الغاني مقرر الجلسة:د/ صلاح بوقرورة

المدة	جامعة الانتساب	عنوان المداخلة	الاسم و اللقب	الرقم
10 د	جامعة جيجل	أهمية تحسين تنافسية المؤسسة الصناعية في ظل مقاربة المعارف KBV بالإشارة إلى حالة الجزائر	د/ زحل حفاظ د/ سمير لقويرة	01
10 د	جامعة معسكر	تقييم لمناخ الاعمال بالجزائر حلال الفترة 1990-2020	د/ عبد الرحيم عامر أ/فطيمة الزهرة كياري	02
10 د	المركز الجامعي بريكة المركز الجامعي بريكة جامعة مستغانم	واقع الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر	د/ اسماء بودونت د/ أمير حذفاني د/ منصورية زعفران	03
10 د	جامعة تبسة	توصيف بيئة الأعمال الجزائرية في الفترة الزمنية 1980-2020	د.عبد المالك هاني	04
10 د	جامعة باتنة01	العناقيد الصناعية ودورها في تطوير أداء	د/ نسيمة سابق	05

	جامعة الجزائر 03	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر	ط/د عبد لعزيز ضيافي	
10 د	جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان	التخطيط الإستراتيجي من أجل النهوض بالقطاع الصناعي لتحقيق التنافسية العالمية	د.فاطمة الزهراء دميم	06
10 د	جامعة باتنة 01	التنظيم القانوني للمناولات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وتدابير المشرع الجزائري لتحفيزها.	د/ صونية معزي	07
10 د	جامعة قسنطينة 02	دور المقاطعات الصناعية في انعاش وتعزيز الصناعة التحويلية في الجزائر -دراسة احصائية لواقع مساهمة الصناعة التحويلية في الاداء الاقتصاد الكلي	د/ نجاة كورتل	08
	جامعة قسنطينة 02		د/ ابتسام طوبال	
	جامعة الجزائر 03		د/ هدى كرماني	
10 د	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	فعالية التحول الرقمي في تحسين تنافسية المؤسسات	ط/د هاجر خلف الله	09
10 د	جامعة باتنة 01	استراتيجية العناقيد الصناعية ومقومات نجاحها – دراسة تجارب دولية محددة	د.ايمان بوعكاز	10
	المدرسة العليا للمحاسبة و المالية		د. ريمة العابد	
10 د	جامعة باتنة 01	مساهمة الابتكار في تحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر	د.سارة قرابصي د. وردة خنوفة	11
15 د	مناقشة عامة			

. جامعة باتنة -1-.
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الملتقى الوطني الأول حول:
. المؤسسات الصناعية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

. استمارة المشاركة.

.الاسم واللقب: بن ديلمي اسماعيل **الاسم واللقب:** لخضر دلال

. الرتبة العلمية: استاذ محاضرأ **. الرتبة العلمية:** استاذة مؤقتة

. الجامعة: باتنة1 **. الجامعة:** ام البواقي.

. محور المداخلة: تحسين بيئة الاعمال وتنافسية المؤسسات الصناعية في الجزائر.

.عنوان المداخلة: مساهمة الصناعة الوطنية في تعزيز أداء الاقتصاد الجزائري.

الملخص:تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة محددات القدرة التنافسية للقطاع الصناعي التي تعتبر من أهم المؤشرات الدالةعلىقدرةمؤسسات القطاع الصناعي في اقتصادماعل بتحقيق النجاح المستمر في الأسواق الدوليةدون الاعتمادعلى الدعم والحماية الحكومية،حيث تبين أن اعتماد التكنولوجيا يشكل اساس التنافسية بالنسبة للمنظمات الاقتصادية الصناعيةعلى المستوى المحلي والدولي. كما اعتمدت العديد من الدول التصنيع كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية وقامت بحماية قطاعاتها المنتجة،حيث يرتكز نجاح استراتيجية التصنيع على السياسة الحمائية التي تعتمدها الحكومات،على اعتبار أن الحمايةالعالية للانتاج الصناعي المحلي تسمح بتحقيق المؤسسات الوطنية في اطار استراتيجية احلال الواردات في لمواجهة المنافسةالخارجية.

الكلمات المفتاحية: تنافسية، تصنيع، حماية،انتاجية.

تصنيفJEL:L11, L78, O14.

Abstract: This research paper aims to study the determinants of the competitiveness of the industrial sector, which is one of the most important indicators of the ability of industrial sector to achieve continuous development in international markets without relying on government support and protection, as it was found that the adoption of technologies is the basis of competition for economic organizations Industrial at the local and international levels. Many countries have also adopted industrialization as a means to achieve economic development and have protected their productive sectors, where the success of the industrialization strategy is based on the protectionist policy adopted by governments; Moreover, the high protection of domestic industrial production allows the achievement of national institutions within the import substitution strategy for accumulating knowledge sufficient to counter external competition.

Keywords : competitiveness, industrialization, protection, productivity.

Jel classification :L11, L78, O14**.**

فرض الانفتاح التجاري والتبادل الحر للسلع وإنتقال رؤوس الأموال منفذا اجباري بالنسبة للمؤسسات الصناعية لترقية المنافسة وتطوير معايير الإنتاج؛ ففي بيئة شديدة الاضطراب والتغير، يشكل اكتساب قدرات تنظيمية عالية واعتماد

مقومات بنيوية تنافسية أكثر من حتمية، حيث يعد تطوير الانتاجية من المؤشرات الرئيسية الـتي تحـدد إلى مـدى كبـير تمـيز مخرجـات القطـاع الصـناعي بالقـدرة التنافسـية على المسـتوى الـدولي[1]، بالاضـافة الى ذلـك تعمـد الـدول الى اعتمـاد تدابير حمائية لحماية الصناعات الناشئة لديها، من خلال فرض الحواجز الجمركيـة والتدابير الادارية وادارة سعر الصرف لصالح مؤسساتها الصناعية. وان كـان مبـدأ التخصص والتجارة الحرة قد فرضا منطـق المـيزة النسـبية لتفـوق كـل دولـة في صناعات معينة، فان تزايد فجوة التقدم التكنولوجي بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية قد أثر بشكل عميق على تـوطين الصـناعات الرئيسـية في الـدول الناميـــــــــــــــــــــــــــــــــة، والـــــــــــــــــــــــــــــــــتي تستهدفتحقيقالتنميةالاقتصاديةعبرقناةالصناعة،وذلكبتشجيعالقاعدةالانتاجيةوتوسيعها،معتمدةعلىعددمنالعواملالمساعدةعلىالتصنيعمنهاالتوطنالصناعيوترقيةالقدرةالتنافسيةللمخرجاتالصناعية؛ وعليه تبرز اشكالية هذا البحث في التساؤل التالي:

. فيما تكمن محددات القدرةالتنافسيةوما علاقتها بالسياسةالحمائيةللقطاع الصناعي؟

. **اهمية البحث:**ان التساؤل يشير إلى أهميةالبحث في القدرة التنافسيةللقطاع الصناعيوعلاقتها بالسياسة الحمائية،منخلالمايلي:

. محاولةالقاءالضوءعلى محددات القدرة التنافسية للقطاع الصناعي ومؤشرات قياسها على المستوى القطاعي؛

. علاقة الاجراءات الحمائية بتطوير المخرجات الصناعية وتضييق فرص المنتجات الاجنبية بالسوق المحلي.

. **أهداف البحث:**من الأهداف التي نسعى لها من خلال هذا البحث مايلي:

.1. البحث في العلاقة بين القدرة التنافسية والانتاجية الكلية للقطاع الصناعي، ومدى مساهمة الانفتاح التجاري والاستثمار الاجنبي في دعم تنافسية القطاع الصناعي؛

.2. الوقوف على أهم الاجراءات الحمائية التي تعتمدها الدول لترقية النشاط الصناعي.

.3. الاطلاع على أهم مؤشرات قياس التنافسية للقطاع الصناعي على المستوى القطاعي، ومدى كشفها لمساهمةالقطاع الصناعي في التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي.

. **أولا: ماهية القدرة التنافسية للقطاع الصناعي:** عمليا تعتبر المنافسـة إحـدى مخرجـات العولمـة الاقتصـادية، فتحـول اهتمـام المؤسسـات والقطاعـات الاقتصادية من النشاط ضمن حيز الاقتصـاد الوطـني إلى المنافسـة والعمـل على استحواذ أقوى الأسواق العالمية، فرض على الحكومات و المؤسسات الاقتصادية والصـناعية على وجـه الخصـوص تبـني اسـتراتيجيات لـدعم وتطـوير قـدراتها التنافسية.

1. مفهـوم القـدرة التنافسـية: تشـكل الإحاطـة بمفهـوم شـامل للقـدرة التنافسية صعوبة، حيث يتضمن المفهوم نوع من الغمـوض وعـدم الدقـة، إلا أنـه يمكن حصره في "قدرة مؤسسـات القطـاع الصـناعي في دولـة مـا على تحقيـق النجــاح المســتمر في الأســواق الدوليــة دون الاعتمــاد على الــدعم والحمايــة الحكوميـة"[2]، وقـد نـاقش "***Porter***"مفهـوم التنافسـية على المسـتويين الكلي والجـزئي (المؤسسـة)؛ في حين أن "***Macon***"قـال: "إن المـيزة التنافسـية هي القدرة على الانتاج بطريقة أو أكثر لا يستطيع المنافسون الوصول إليها". ويعتمـد بناء الميزة التنافسية وفق نموذج "***Porter***"على أربعة محددات رئيسية، هي[3]:

- شروط متعلقة بجودة عوامل أو مدخلات الإنتاج؛

- شروط متعلقة بجودة ظروف الطلب؛

- الصناعات الداعمة والمغذية، ومدى ترابطها وانتشارها؛

- المناخ اللازم والذي يقوم على دور الحكومة كمنظم للنشاط الاقتصادي وخــالق للبيئة المؤسساتية والتشريعية.

ويؤكـد كـل من "***Lall***"و "***Mc. Fertridge***" على أن مفهـوم التنافسـية على مستوى القطاع الصناعي يرتكز على مدى قدرتـه على تحقيـق الانتاجيـة النسـبية المرتفعة مقارنة بالصناعات المنافسـة على المسـتوى الـدولي، وفي هـذا الإطـار يرى "***Fertridge***"أن الصناعة تكون أكثر تنافسية إذا كانت عناصر الإنتـاج فيهـا أكبر إنتاجية منها لدى الصناعة المنافسة دوليا، أو مساوية لها على الأقل، وكــانت تكلفة الوحدة المنتجة لديها أقل من تكلفتهم أو مساوية لها على الأكثر، بالإضـافة إلى تفـوق نصـيب الصـناعة المحليـة من إجمـالي صـادرات الدولـة وإجمـالي الصادرات العالمية[4].

. ثانيــا: الانتاجيــة الكليــة وعلاقتهــا بالقــدرة التنافســية للقطــاع الصناعي: يشكل إدراج مفهوم محدد لمصطلح "الانتاجيـة" تحـديا، وذلـك لتعـدد الميـادين الـتي يتخللهـا المصـطلح، بالاضـافة إلى إختلاف العوامـل المـؤثرة على مسـتوى الانتاجيـة وصـعوبة تحديـدها وتحليـل محـدداتها على المسـتويين الكلي والجزئي.

1. ماهية الانتاجيـة: يعتـبر آدم سـميث (1776م) أول من كتب عن أسـاليب تطوير انتاجية العمال لزيادة الأرباح ورفع نسبة الانتفاع بالتكنولوجيا؛ وتعني كلمـة "انتاجية" "القيمة المتبعـة في الانتـاج أو الطاقـة اللازمـة للإنتـاج". أمـا اصـطلاحا "الإنتاجية" هي النسبة بين المخرجات من المنتجـات أو الخـدمات إلى المـدخلات من عناصر الانتاج؛ أو هي النسبة بين ما تحقق من نـاتج نهـائي وبين مـا اسـتخدم في تحقيق هـذا النـاتج النهـائي، ومن الطـبيعي أن يكـون الهـدف العـام من ادارة نشاط اقتصادي هو أن تزيد نسبة الناتج النهائي إلى ما استخدم من عناصر الإنتاج في هذا النشـاط الأمـر الـذي يشـير إلى الانتاجيـة كأسـاس حـاكم في الممارسـة الصحيحة للعملية الانتاجية في أي منظمة كان نشاطها[5].

ويعرف خبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "***OECD***" الانتاجية بأنها "نسـبة كميـة الانتـاج إلى عنصـر من عناصـر الانتـاج"؛ أمـا المركـز اليابـاني للانتاجيـة " ***JPC***" فيعــرف الانتاجيــة بأنهــا "فائــدة اســتخدام أو اســتغلال المــوارد الماديــة والبشرية في الانتاج، مع تدنية التكاليف المصاحبة ، بما يمكن من توسيع السوق،

ورفع معدل التوظيف ومستوى المعيشة لكافة أفراد المجتمع"[6].ورغم شيوع مفهوم الانتاجية إلا أنه يعتبر من أكثر المفاهيم غموضا، حيث عبر "***S.Fabricant***" بالقول " الانتاجية موضوع تحيطه فوضى كبيرة، الناس يستعملون نفس المصلح لكنهم يعنون به أشياء كثيرة"، ونذكر عدة مفاهيم للانتاجية منها[7]:

- تعريف "***Richman Farmer***" بأنها " الاستعمال الكفء للموارد من قوى بشرية، معدات، مواد خام، رأس المال وغيرها للحصول على أعظم وأفضل مخرجات من هذه المدخلات"؛

- حسب "**ابراهيم عبد الحكيم**" تشكل الانتاجية "مقياس للتشغيل الاقتصادي للطاقات المتاحة"؛

- أما حسب "***James***"وآخرون تعتبر " الانتاجية مقياس لكيفية تخصيص الموارد المستخدمة لإنجاز الأهداف المحددة في الوقت المناسب وفقا للكميات والجودة المناسبة".

وتطرق"***Jean Dayre***" إلى انتاجية الاقتصاد الوطني، وحسبه هي "العلاقة بين الانتاج النهائي والعمل المبذول"[8]، ويمكن حصر أهم محددات الانتاجية على المستوى الكلي في النقاط التالية[9]:

- **الانفتاح التجاري:** يمثل الانفتاح التجاري درجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به، وحسب الدراسات التي تناولت تحليل اثر الانفتاح التجاري على انتاجية المتغيرات الكلية، كان التأثير ايجابيا، وذلك لأن الانفتاح على العالم الخارجي يسهل من تدفق المعلومات والخبرات والتطورات التقنية التي تعمل على رفع كفاءة رأس المال البشري والمادي وبالتالي تحسين انتاجية هذه العناصر، ويقاس عادة مؤشر الانفتاح التجاري بنسبة التجارة الخارجية (الصادرات+ الواردات) لإجمالي الناتج المحلي.

- **الاستثمار الأجنبي:** حسب الدراسات النظرية والتطبيقية يكون الاستثمار الأجنبي ذو اثر ايجابي على الانتاجية الكلية لأنه يساعد على توفير فرص العمل، وكذلك تأهيل وتدريب اليد العاملة المحلية وبالتالي زيادة انتاجيتها وقدرتها على المنافسة؛ كما يساهم الاستثمار الأجنبي من ناحية أخرى في توفير التكنولوجيا الحديثة التي تسمح برفع معدلات الانتاجية.

- الأجور: يصاحب زيادة الانتاجية عادة زيادة في الأجور، لكن يجب أن يوازي زيادة الأجور زيادة حقيقة في الانتاجية، وتتحدد مكافأة العمل (خدمات التأمين الصحي، المعاشات والاشتراك في التأمينات الاجتماعية بجانب الأجور النقدية) على المدى الطويل حسب قيمة العمل، وعليه تميل التغيرات في مكافآت العمل الحقيقية إلى مسايرة التغيرات في الانتاجية الكلية.

- **التضخم:** يؤدي التضخم إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار في اقتصاد معين، وكذلك إلى انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات من جهة، ومن جهة أخرى يعمل التضخم على اضعاف الادخار وبالتالي تراجع معدل الاستثمار الذي ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي؛ ويعتبر الاقتصاديين أن تراجع معدل الانتاجية يساهم في ارتفاع معدل التضخم، حيث أن الزيادة الكبيرة في أسعار السلع والخدمات تؤدي إلى نقل تكلفة المدخلات إلى المستهلك.

- **التسـهيلات الائتمانيـة المباشـرة:** هي الائتمـان الممنـوح من المصـارف لمختلف القطاعات الاقتصادية والشـرائح الاجتماعيـة، وتشـمل عـدة أنـواع مثـل: القروض، التمويل التأجيري، السحوبات المصرفية والكمبيـالات المخصـومة، هـذا بالنسبة للبنوك التجارية، أما البنوك التي توفر بدائل مالية اسلامية والتي تشــتمل على المرابحة، والمشاركة، والمضاربة، التمويل التأجيري، وتعتبر هذه التسـهيلات في غايــة الأهميــة من الناحيــة الاقتصــادية لتأثيرهــا على انتاجيــة القطاعــات الاقتصــادية المختلفــة، وبالتــالي يكــون توفـير الائتمــان ضـمن أولويـات الجهـاز المصرفي باعتباره الركيزة الأساسية لأي تطور الاقتصادي.

- **سعر الصرف:** ويمثل سعر وحدة من العملة الأجنبية بدلالة وحدات من العملة المحلية، ويشكل انخفاض سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية أثـر ايجابي على الصادرات وسلبي على الـواردات؛ وتـبين من خلال الدراسـات وجـود علاقة عكسية بين سعر صرف العملة والانتاجية الكلية لعوامل الانتـاج، وذلـك من خلال التأثير الايجابي لانخفاض سعر الصرف على انتاجية الصناعات التصديرية.

- البنيــة التحتيــة: قـدم ***DavidAchauer***شـرح للعلاقــة بين عناصــر البنيــة التحتية والإنتاجيـة في الاقتصـاد الأمـريكي خلال الفـترة (1971-1985)، موضـحا تراجع الانتاجية الناتج عن ضعف خدمات البنية التحتية الأساسـية بـرز منـذ سـنة (1950)، فقد تراجع معدل النمو السـنوي للانتاجيـة من 02 % إلى 0.8 % خلال الفترة (1971-ـ 1980)، كمـا شـهدت الفـترة (1980-1985) أسـوأ معـدل نمـو للانتاجيــة وقــدره بـــ0.7% في اقتصــاد الولايــات المتحــدة. وقــد تركــزت هــذه الدراسات على تحديد أثر الانفاق العـام على مشـاريع البنيـة التحتيـة في انتاجيـة العمل، وقد أجرى مقارنة بين الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الياباني، وخلال الفترة (1973-1985) مَثّـل صـافي الاسـتثمار العـام في مشـاريع البنيــة التحتيــة في الاقتصاديين الأمريكي والياباني كنسبة من إجمالي النـاتج المحلي 0.3% و5.1% على الترتيب.

أكد ***Porter***على ضـرورة التركـيز في تحليـل القـدرة التنافسـية على المسـتوى الجزئي، وحسب رأيه فإن المؤسسة هي وحدة التحليل الأساسية، وليست الـدول هي التي تتنـافس في صـناعة مـا أو في إحـدى فـروع الصـناعة، وتسـتمد الـدول الصناعية تنافستيها من الشـركات الصـناعية العاملـة فيهـا. حيث أن المؤسسـات التي تمتلك قـدرات تنافسـية عاليـة تكـون قـادرة على رفـع المسـتوى المعيشـي للأفراد ضمن نطاق نشـاطها، كـون ان المسـتوى المعيشـي لأفـراد مجتمـع معين يرتبط بصورة مباشرة بقدرة المؤسسات النشطة فيـه على تحقيـق نسـب ولـوج عالية للأسواق العالمية[10].

تطـرق***Austin. J. E***في تحليلـه للهيكـل الصـناعي والعوامـل المـؤثرة على تنافسـيته في بعض الاقتصـاديات، وذلـك من خلال إجرائـه تعـديلين على نمـوذج **بورتر** المتعلق بـ[11]: (1) جـودة عوامـل الانتـاج؛ (2) جـودة ظـروف الطلب؛ (3) الصناعات الداعمة والمتصلة ومدى ترابطها وانتشارها؛ (4) المنـاخ اللازم لتفعيـل استراتيجية المنشأة الصناعية وهيكلهـا ومنافسـيها. وقـد أضـاف ***Austin*** عنصـر التدخل الحكومي باعتباره قوة كبرى، تؤثر على هيكل الصناعة وديناميكيتها، وذلك من خلال امكانيـة المنشـآت الصـناعية تحقيـق مـيزة تنافسـية في صـناعة معينـة لاسـتجابتها للإجـراءات الحكوميـة، وبالتـالي يكـون لهـا تـأثير على بنيـة الهيكـل

الصناعي؛ كما أضاف عنصر العوامل البيئية لما لها من تأثير في تشكيل هيكل الصناعة وديناميكية القدرة التنافسية للقطاع الصناعي.

. ثالثا: السياسة الحمائية ودورها في دعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي: اعتمدت الدول التصنيع كوسيلة لتحقيق التنمية وقامت بحمايتها، ويرتكر نجاح استراتيجية التصنيع على السياسة الحمائية التي تعتمدها، على اعتبار أن الحماية العالية للانتاج الصناعي المحلي تسمح بتحقيق المؤسسات الوطنية في اطار استراتيجية احلال الواردات تراكم معرفي يكفي لمواجهة المنافسة الخارجية[12]. ومن أهم منافذ السياسة الحمائية مايلي:

.1. التعريفات الجمركية: تشكل التعريفة الجمركية من أهم الأدوات الحمائية التي تستعملها الدول في مواجهة الشركات متعددة الجنسيات لسهولتها ومردودها، وتعتمد كمفتاح اساسي للتحكم في عجز الميزان التجاري، كما انها لا تبقي للمؤسسات الاجنبية سوى قناة الاستثمار للاستفادة من امكانيات السوق المحلية. وغالبا لا تكتفي الدول بفرض الرسوم الجمركية على السلع الاستهلاكية ولكن ترافقها بتدابير أخرى لتحفيز الانتاج المحلي وزيادة فعالية الانتاجية من خلال خفض تكاليف الرسوم الجمركية المتعلقة بالمدخلات الوسيطة، ما يؤدي إلى رفع القيمة المضافة للانتاج الصناعي[13].

.2. سعر الصرف[14]:تتمحور السياسة التي تعتمدها الدول النامية حول رفع قيمة صرف العملة المحلية، وتحمل هذه السياسة هدفين: من حيث أن المبالغة في رفع سعر صرف العملة المحلية يجعل الواردات تبدو رخيصة بالعملة المحلية من جهة، ومن جهة ثانية يؤدي إلى فرض دور حمائي من خلال تخفيض قيمة المدخلات الصناعية وبالتالي تكون التكاليف المحلية أدنى من المستوى العالمي ما يفرض تراجع مستويات الاستيراد خاصة للمنتجات النهائية. وتعتمد المقاربة على المغالاة في سعر الصرف بالنسبة للسلع التي تريد الدول تسهيل عمليات استيرادها؛ وسعر صرف آخر أعلى من الأول بالنسبة للسلع التي تريد الدولة تثبيط استيرادها، وبصورة أوضح تكون السلع المستوردة بسعر صرف مبالغ فيه أعلى تكلفة وبالتالي تفقد تنافسيتها في السوق المحلية. وتتضمن السياسة الحمائية عن طريق سعر الصرف مخاطرة كبيرة بالنسبة للدول النامية التي تعتمدها، حيث أنها ستؤدي إلى ظهور اختلالات جوهرية في الأداء الاقتصادي تتسبب في ظهور الأسواق الموازية التي تعرض أسعار صرف أكثر مصداقية من وجهة نظر المتعاملين.

. رابعا: قياس القدرة التنافسية للقطاع الصناعي: يعكس اختلاف مستويات تحليل القدرة التنافسية من المؤسسة إلى القطاع إلى الدولة اختلاف أدوات ومؤشرات التحليل والتقييم حسب طبيعة مستوى التحليل، وبالتالي نعتمد في هذا العنصر على مؤشرات قياس أداء القطاع الصناعي والذي يمكننا من التطرق إلى جانبين من التحليل على مستوى القطاع الصناعي، أحدهما التحليل القطاعي الداخلي والذي يتضمن قدرة الصناعة على تغطية التكاليف وتلبية الطلب على مخرجاتها، وتحقيق التوازن المالي؛ أما الجانب الثاني فيتعلق بالتحليل الخارجي لمساهمة القطاع الصناعي في التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي.

1. الأداء الـداخلي للقطـاع الصـناعي: يمكن الكشـف عن الأداء الـداخلي للقطـاع الصـناعي في اقتصـاد معين من خلال الأهـداف المحـددة لبلوغهـا ضـمن الاستراتيجية المخططة للتنمية الصناعية، ونجد من ضمن الأهـداف، تلبيـة الطلب الداخلي على المنتجات الصناعية بمخرجـات ذات كفـاءة وجـودة عاليـة؛ وضـمان التوازن والاستقرار المالي للقطاع الصناعي وتطوير إمكانيات تصديره.

1.1. القـدرة على الانتـاج وتغطيـة الطلب[15]: ويكـون ذلـك بتحييـد نسـبي للتبعية لواردات الأسواق الخارجية، وانتاج فائض من المنتجـات الصـناعية يوجـه إلى التصدير، ويمكن قياس مدى امكانية القطاع الصناعي على تغطية الطلب من خلال النسب التالية:

*** معدل تغطية الطلب (*TCD**):**

$$TCD = \frac{P}{Dn} * 100$$

حيث: ***TCD*:** معدل تغطية القطاع الصناعي للطلب؛ ***P*:** الانتاج الاجمـالي للقطـاع الصناعي؛ ***Dn*:** الطلب الوطني على المنتجات الصناعية.حيثإذا بلغ المعدل واحـد(01) صحيح يعني ذلك اكتفاء ذاتي تام، وذلك غير ممكن في ظل انفتـاح الأسـواق وتباين المنتجات الصـناعية. في حين أن تراجـع المعـدل عن النسـبة الكاملـة إلى الصفر يفسر اعتماد كبير على الاستيراد.

*** معدل الاستيراد (*TI***) :**

$$TI = \frac{I}{Di} * 100$$

حيث: ***TI*:** معـدل الاسـتيراد، *I*: يمثـل اجمـالي الاسـتيراد للمنتجـات والتجهـيزات الصناعية، *Di:* إجمالي الطلب الداخلي. ويساهم معدل الاستيراد في قياس نسـبة تغطيـة الاسـتيراد للطلب الـداخلي (نسـبة التبعيـة للأسـواق الخارجيـة)، إلا أن الاستيراد ضمن اسـتراتيجية صـناعية تهـدف إلى تطـوير الأداء وتنافسـية القطـاع الصـناعي لا يعـني بالضـرورة التبعيـة؛ بعكس الاعتمـاد التـام والمسـتدام على الأسواق الخارجية في تلبية الطلب الداخلي.

*** معدل التصدير (*TE**):**

$$TE = \frac{E}{P} * 100$$

حيث: **(***TE***)**معـدل التصـدير، **(***E***)** الصـادرات الصـناعية، **(***P***)** اجمـالي الانتـاج الصناعي. ويعكس معدل التصـدير امكانيـة القطـاع الصـناعي توفـير قنـاة لتوريـد العملة الصعبة.

2.1. انتاج سلع ذات كفـاءة وجـودة[16]: تعتـبر قـدرة القطـاع الصـناعي على تلبية الطلب الداخلي على المنتجـات الصـناعية غـير كافيـة لقيـام صـناعة ذات قـدرة

** ***TCD** : **T**aux de **C**ouverture de la **D**emande.*

**** ***TI : T**aux d'**I**mportation.*

****TE** : **T**aux d'**E**xportation.*

تنافسية عالية، إذ تفرض المتطلبات الحديثة للسوق جودة المنتجات وموافقتها للمعايير الدولية للصحة والأمن وغيرها.

3.1. التوازن المالي للقطاع الصناعي[17]: تعتمد عملية تطوير أداء القطاع الصناعي على امكانية تغطيته للطلب نوعا وكما، بالاضافة إلى ذلك المحافظة على الاستقرار المالي للقطاع الصناعي، ويبرز ذلك من خلال جداول المحاسبة الوطنية ضمن الاقتصاد الجزائري التي تتضمن حسابات الانتاج وحسابات الاستغلال للقطاع الصناعي، حيث أن الفائض الصافي للاستغلال المعبر عنه في العلاقة التالية يسمح بالكشف عن النتيجة المالية للقطاع الصناعي:

$$PI - CI = VA \rightarrow VA - CFF = RI \rightarrow RI - ILP - RS = ENE$$

حيث: *PI*: الإنتاج الخام؛ *CI*: الاستهلاك الوسيط؛ *VA*: القيمة المضافة؛ *CFF*: الاهتلاك (استهلاك الأصول الثابتة)؛ *RI*: الناتج الداخلي (القيمة المضافة الصافية)؛ *ILP*: الضريبة على الانتاج؛ *RS*: كتلة الأجور؛ *ENE*: الفائض الصافي للاستغلال (الدخل الصافي للمؤسسات الصناعية). من خلال المجاميع السابقة، يمكن تحديد معدلات مفتاحية لتحليل أداء القطاع الصناعي، نذكر منها[18]:

*** معدل القيمة المضافة (*TVA*[*]):**

$$TVA = \frac{VA}{PB} * 100$$

حيث: **(***TVA***)**ـ معدل القيمة المضافة، **(***VA***)**ـ القيمة المضافة، **(***PB***)**ـ الناتج الاجمالي للمؤسسة.

يمثل معدل القيمة المضافة حيوية الانتاج في القطاع الصناعي، حيث تمثل القيمة المضافة بعد طرح الاستهلاك الوسيط قيمة الثروة الناتجة عن استغلال عوامل الانتاج في القطاع الصناعي، ويعكس ضعف معدل القيمة المضافة في قطاع معين ارتفاع معدل الاستهلاك غير المنتج (الناجم عن سوء استغلال موارد الانتاج أو تجهيزات غير فعالة) أو ارتفاع أسعار المواد الأولية.

. خامسا: التقدم التكنولوجي ركيزة لدعم القدرة التنافسية للقطاع الصناعي: تشكل دراسة التقدم التكنولوجي في اقتصاد السوق إمكانية تحديد العلاقة بين الاختراع والتجديد وهيكل السوق، وذلك بتحليل أثر المنظمات الاحتكارية والتنافسية في السوق على نشاط الاختراع وبالتالي الرفاهية الاقتصادية، نتطرق إلى نشاط الاختراع وتغيراته في بيئة تنافسية وأخرى احتكارية وأهم العوامل المؤثرة على التقدم التكنولوجي في القطاع الصناعي.

1. هيكل السوق والحافز على الاختراع: قدم ***K. Arrow (1962)*** في بحثه حول "الاختراع والرفاهية الاقتصادية[19]" أن حوافز الاختراع تكون أقوى في الصناعة التنافسية أكثر من الصناعة المحتكرة حيث يمكن للاحتكار تعطيل التقدم التكنولوجي، وفي المقابل يرى ***Demestz (1969)*** أن الاحتكار لا يولد عوائق إضافية، وقد يؤدي إلى المزيد من الاختراعات. ويناقش ***Arrow*** " حالة مبسطة لاختراع عملية انتاجية في صناعة ذات تكلفة ثابتة مع تجاهل المشاكل الممكنة لحالة عدم التأكد وعدم مناسبة الاختراع. وفي صناعة تنافسية يتساوى السعر

---

[*] ***TVA*** *: **T**aux de **V**aleur **A**joutée.*

والتكاليف المتوسطة في توازن الأجل الطويل، فالاختراع يـؤدي إلى انتقـال متوسـط التكاليف بمنحنى تغيرات الانتـاج بدلالـة السـعر إلى الأسـفل، ويفـترض أن يتمكن المخترع من تحصـيل ربح على الوحـدة المنتجـة من كـل المنشـآت في الصـناعة التنافسية نظير استخدامهم للاختراع. ومن جهة أخرى يضع المحتكر الايراد الحدي مساويا للتكاليف الحدية في كلتا الحالتين قبل وبعد الاختراع[20].

.2. هيكل السوق والتجديـد: تضـمنت العديـد من الدراسـات أسـباب تفـوق الهياكـل السـوقية المركـزة في المسـاعدة على التقـدم التكنولـوجي، حيث يـرى ***Schumpeter (1965)*** أن القوة الاحتكارية والحجم الكبير للمنشأة الصناعية من المحتمل أن يسـاعد على الابتكـار والتقـدم التقـني مقارنـة بظـروف السـوق التنافسية، وبالتالي نورد أهم الحجج المؤيدة والمعارضة للقوة الاحتكارية والحجم الكبير للمنشأة كأساس للتقدم التكنولوجي؛ فيما يلي أهم الأراء المؤيدة [21]:

- يسمح ارتباط أرباح المحتكر بتركيز السوق للمنشآت في الصـناعة المركـزة أن تكون أكثر قدرة على تمويل وظيفة البحث والتطوير ***(R&D*)*** عن منشآت الصـناعة التنافسية، وتركز هذه الحجة على أن ***R&D*** تنطوي على مخاطرة فضلا عن تمويلها من مصادر داخلية أو من أسواق رأس المال، ولأسواق احتكار القلة الـتي تكفـل أربـاح غير عادية مصدر حاضر لهـذه الأمـوال قـد لا يتـوفر للمنشـآت في سـوق أكـثر منافسة، وبالتالي من المتوقـع أن تقـوم الصـناعات الأكـثر تنافسـا بقـدر قليـل من البحوث من جانبها أو لا تقوم بالبحث إطلاقا، بينما تملك صـناعات احتكـار القلـة وعلى أقل تقدير الأموال اللازمة لمشاريع الـ ***R&D*** الممكنة.

- يمكن قيام اقتصاديات حجم في نشـاط البحث والتطـوير تمنح مـيزة للمنشـآت الكبيرة، وعندما يتوفر حـد أدنى للمسـتوى الكفء من البحث قـد لا يكـون مجـديا للمنشآت المستقلة في السوق التنافسية أن تقوم بالـ ***R&D*** بكفـاءة، وفي بعض الظروف قد تحل المشكلة بالمشاركة في الجهود البحثية، إلا أنه لا يتوفر في كـل الحالات بسبب التكاليف الباهظة لتنظيم البرامج المشتركة للأبحـاث. وقـد تكـون ميزات أخرى ممكنة للمؤسسات الصناعية في أسواق احتكار القلة، منها[22]:

- تكون المنشآت الاحتكارية في موقف أفضل بالنسبة لحماية بـراءات اختراعاتهـا عن المؤسسات الصناعية الأكثر تنافسا وبالتالي لها حافز أكبر للبحث.

- تعد عملية الابتكار السريع للسلع والعملياتالانتاجية الإستراتيجية هامة ليس فقط بالنسبة للمؤسسات الصـناعية المتنافسـة القائمـة ولكن بالنسـبة لإحبـاط دخـول مؤسسات جديدة، فقد تقوم المنشآت ذات الصناعات المركزة بأبحاث أكثر حـتى تقاوم المنافسة الحقيقة والممكنة.

- من الممكن أن تشكل الأرباح المحققة من طـرف المنشـآت الاحتكاريـة مصـدر لإغراء الباحثين الأكثر تأهيلا وخبرة وبالتالي يمكنهم زيادة و تطوير أبحاثهم للوحدة من الموارد. فإذا كان رصيد الكفاءات البحثية ثـابت، فمن المتوقـع أن يكـون هـذا التأثير عـائق للتوزيـع الأمثـل للمـوارد من وجهـة نظـر المجتمـع، حيث يتم جـذب الباحثين للعمل بالقطاعات المحتكرة التي قد لا تنفذ أفضل المشاريع من الناحيـة الاجتماعية.

اما وجهات النظر المناوئة للاحتكار فتطرح فكرة أن[23]:

---

[*] ***R&D*** *: **R**esearch and **D**evelopement.*

- المنشآت المحتكرة قد تصبح غير كفؤة وتفشل في الاستحواذ على الفرص البحثية أو إمكانية إدارتها لبرامج بحثية مقارنة للمنشآت في الظروف الأكثر تنافسية. وطرح ***Leiben Stein(1966)*** في دراسة حول "فعالية تخصيص الموارد" فكرة عن الأسواق المركزة تدل على أن الأسواق عالية التركيز قد تقدم ابتكارات أقل.

- المنشآت بالأسواق المركزة قد يكون لديها حافز أقل على التجديد أو الابتكار، والسبب وفقا لـــ "***Arrow***" هو قلة الأرباح الناتجة عن الابتكار للمحتكر، ويحدث أن تدرس المنشآت ذات وضع احتكاري قوي تكاليف تزويد صناعاتها بالمعدات اللازمة لمواكبة الابتكارات الممكنة وبالتالي فقد تقاوم تطوير الابتكارات الرئيسية التي تتطلب مثل هذا التجديد في المعدات؛ كما يمكن أن تنحرف موارد الأبحاث إلى أهداف غير رئيسية، أو قد يحصل المحتكر على براءات جديدة تتطلب تغييرا جذريا في السلسة الإنتاجية.

. خلاصة:

يتبين من خلال هذه الورقة البحثية أن الصناعات الاحتكاريةتقع في موقف متقدم على الصناعات التنافسيةمن ناحيةالحافزعلى الابتكاروكذلك وضعيتها الجيدةفي مايتعلق بمصادر تمويل وظيفةالبحث والتطوير،إلا أن المزج بين الاحتكاروالمنافسة هوالأفضل للمساعدةعلى الابتكار؛حيث أن اعتمادالتكنولوجياأصبح من معاييرالتنافسيةبالنسبةللمنظمات الاقتصاديةالصناعيةعلى المستوى المحلي والدولي،فالاقتصاديات المنغلقةتنحصرمؤسساتهافي دورةمفرغةمن الإنتاج الأولي التقليدي وإن كان التقدم التكنولوجي قدألم ببعض الجوانب الصناعيةبها؛إلاأن التقدم التكنولوجي والانفتاح الخارجي سمح لدول بإمتلاك ميزات مطلقةفي قطاعات تكنولوجيةمتعددةفي الوقت الحالي،وتركيز الرؤى الاستراتيجية على امتلاك نسب في الأسواق الخارجية على المدى البعيد .

. قائمة المراجع:

[1]. خياري زهية ، " **القدرة التنافسية والانتاجية، دراسة حالة القطاع الصناعي الجزائري**"، مجلة العلـوم الاقتصـادية والتسـيير والعلـوم التجاريـة، العـدد الثـالث، 2009، الجزائـر، ص 32، متـوفر على الرابـط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/13397، تاريخ الاطلاع: 12/09/2017.

[2]. خليفي عيسى، " **الإبداع التكنولوجي كأداة للمساهمة في تحقيق القوة التنافسية للمؤسسة الصناعية، دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الأدوية- الجزائر-**"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصـــــــادية، العـــــــدد الثـــــــاني، الجزائـــــــر، 2011، ص 152، متـــــــوفر على الرابـــــــط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/17384، تاريخ الاطلاع: 12/09/2017.

[3]. بودرامة مصطفى ،" **سبل تحسين تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر**"، مجلة العلوم الاقتصادية والتســـــيير والعلـــــوم التجاريـــــة، العـــــدد 14، الجزائـــــر، 2015، ص 235، متـــــوفر على الرابـــــط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/12433، تاريخ الاطلاع: 12/09/2017.

[4]. عبد الحفيظ ابراهيم، "**دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية**"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ، الجزائر، 2007/2008، ص 48.

[5]. الطائي نبيل ابراهيم ، **التحليل الاقتصادي في قطاع الصناعة التحويلية**، دار البداية، الطبعة الأولى، 2014، الأردن، ص 18.

[6]. الطائي نبيل ابراهيم **، نفس المرجع**، ص 21.

[7]. زدون جمال ، "**الانتاجية الكلية ومحدداتها على المستوى الكلي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة (1980-ـ 2013) باستعمال نموذج الانحدار الذاتي ذات فترات الابطاء الموزعة ARDL**"، مجلـــة الابتكـــار والتســـتويق، الجـــزء الأول، العـــدد الرابـــع، الجزائـــر، 2017، ص 77.متـــوفر على الموقـــع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/26185، تاريخ الاطلاع: 15/09/2017.

[8]. زدون جمال ، **نفس المرجع السابق**، ص 135.

[9]. زدون جمال، **نفس المرجع السايق**، ص 136.

[10]. زدون جمال، **نفس المرجع السابق**، ص 55.

[11]. بودرامة مصطفى ،**نفس المرجع السايق**، ص ص 236- 237.

[12]. بيرش احمد ، "**اشكالية تطور ونمو القطاع الصناعي الجزائري**"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012/2013. ص 54.

[13]. بيرش احمد، **نفس المرجع**، ص ص 55- 57.

[14]. بيرش احمد، **نفس المرجع**، ص 58.

[15]. Rafik Bekkour, **Economie industrielle**, Opu,Algerie, 2016,. p 116.

[16]. RaffikBekkour, **op.cit**. p 118

[17]. Ibid. p 118.

[18].RaffikBekkour, **op.cit**. p 119.

[19]. Kennith J. Arrow, « **Economic Wellfare and the Allocation of Ressources for Invention** », Princeton university press, USA, 1962, available on: http://www.nber.org/chapters/c2144, consulted on 03/04/2017.p 609.

[20]. المعماري عبد الغفور **، تقنيات الإنتاج الصناعي**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2010، الأردن، ص 27.

[21]. المعماريعبدالغفور، نفس المرجع السابق، ص 35-36.

[22]. المعماري عبد الغفور، **نفس المرجع السابق**، ص 36.

[23]. المعماري عبد الغفور ، **نفس المرجع السابق**، ص 37.